الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.م. د. اسراء علاء الدين نوري

نبذة عن الباحث :
تدريسية في قسم النظم السياسية والسياسات العامة
كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٩/٠٢/١٥
تاريخ قبول النشر :
٢٠١٩/٠٣/٠٤

National unity and peaceful coexistence in Iraq after 2003

Abstract

The demands of national unity and peaceful coexistence are a major goal in Iraq's political, social and economic agenda for its major crises, including the disruption of the social fabric of Iraqi society and the deliberate and deliberate stirring up of its natural components. And correcting the misconceptions that I want to be a feature of Iraqi society, where the talk of national unity and peaceful coexistence has become like something elusive, starting with dialogue and reconciliation between the political forces themselves, through the relationship with me Here, to the relationship of those forces of society (national dialogue).

الملخص

يشكل مطلبي الوحدة الوطنية والتعايش السلمي هدفاً رئيسياً في أجندة العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق، لما يعانيه من ازمات أهمها تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وإثارة مكوناته الطبيعية عن قصد وتعمد بشتى السبل، إذ أصبحت الوحدة الوطنية والتعايش السلمي هدفاً يتطلع إليه العراقيون للحد من الآثار السلبية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي أريد لها أن تكون سمة المجتمع العراقي، حيث أصبح الحديث عن الوحدة الوطنية والتعايش السلمي وكأنه شيء صعب المنال، بدءاً من الحوار والمصالحة بين القوى السياسية الفاعلة نفسها، مروراً بالعلاقة فيما بينها، وصولاً إلى علاقة تلك القوى بالمجتمع (الحوار الوطني).

المقدمة :

تشهد الساحة العراقية اليوم تحدياً جديداً يعادل في خطورته كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عدة عقود ومن شتى المجالات الإقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماء الطائفي، وتغييب الولاء الوطني وروح المواطنة .

ولم يكن العراق بحاجة إلى الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في تاريخه المعاصر، مثلما هو بحاجة إليه اليوم، فما زال هذان المطلبان يشكلان هدفاً رئيسياً في أجندة العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لما يعاني العراق من ازمات أهمها تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وإثارة مكوناته الطبيعية عن قصد وتعمد بشتى السبل، حتى صار الحديث عن تركيبة المجتمع العراقي فيه شيء من الاستهجان، أو كأن تركيبته التي عرفها منذ مئات السنين، طارئة عليه، أو تكونت بفعل فاعل، مختزلة في الوقت نفسه تاريخ العراق عبر مختلف العصور، في بضعة سنوات يراد من خلالها التأسيس لواقع جديد لم يألفه المجتمع العراقي .

إذ أصبحت الوحدة الوطنية والتعايش السلمي هدفاً يتطلع إليه العراقيون للحد من الآثار السلبية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي أريد لها أن تكون سمة المجتمع العراقي، حيث أصبح الحديث عن الوحدة الوطنية والتعايش السلمي وكأنه شيء صعب المنال، بدءاً من الحوار والمصالحة بين القوى السياسية الفاعلة نفسها، مروراً بالعلاقة فيما بينها، وصولاً إلى علاقة تلك القوى بالمجتمع (الحوار الوطني) .

فرضية البحث: يطرح البحث مبدأ الوحدة الوطنية والتعايش السلمي ليكون حجر الزاوية في عملية التحول الديمقراطي، فأصبح الوضع العراقي يثير العديد من التساؤلات حول حقيقة وجود وحدة وطنية أصلاً في ظل الانفلات الأمني والانهيار السياسي وتلاشي هيبة القانون وانتشار الجريمة بكل أنواعها، وطغيان نوازع العنف والعدوان وانتشار الفساد السياسي والإداري والمالي في أغلب مرافق الدولة الرسمية، ونجد إن الواقع العراقي بأمس الحاجة إلى وحدة وطنية وتعايش سلمي يكون بمثابة المرجعية لجميع أطيافه وتياراته .

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في الاجابة على تساؤلات متعددة، منها :

- ماهية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي ؟
- من المتعارف عليه إن المجتمع العراقي قد عاش فترات طويلة كمجتمع يتسع لجميع ابنائه بتآلف وعيش مشترك وعلاقات اجتماعية مشهود بمتانتها، ما الذي تغير في بنية وطبيعة هذا المجتمع حتى تتعالى أصوات المصالحة والتعايش لتكون وسيلة لإنقاذه من مصير خطير ؟
- أية دولة وأي نظام سياسي قادر على بناء وصيانة مجتمع التعايش والمصالحة والسلم الاجتماعي؟
- أي قوى سياسية واجتماعية يمكنها أن تكون فاعلة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في مجتمع يعيش صراعات سياسية وعسكرية وانقسام يهدد وجود المجتمع بأكمله ؟
- كيف يكون شكل التعايش والمصالحة، هل هي مصالحة سياسية أم إنها بين أبناء الوطن الواحد بعيداً عن الانتماء السياسي أو الديني أو العرقي ؟
- هل يمكن تحقيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في مجتمع منقسم طائفياً وقومياً ؟

إشكالية البحث: يعد العراق حالة مثالية لدراسة المجتمعات تأن تحت وطأة الصراعات الأثنية والقومية والطائفية، التي بدأت تبرز في ظل النظام العالمي الجديد، والأسباب التي تؤدي إلى بروز هذه الصراعات وطريقة التصدي إليها، عديدة ومتنوعة، ففكرة طرح موضوع الوحدة الوطنية

والتعايش السلمي، لحل النزاع القائم في العراق يأتي في ظروف يندر مثيلها، فأولاً هناك نظام دكتاتوري قامت بأسقاطه دولة عظمى، تبعه ظروف انتقالية في ظل فراغ سياسي شهد تنافساً محموماً على السلطة، بين فرقاء تتجاذبهماستقطابات تضادية وتقسمهم خطوط انقسام عرقية وتمزقهم حدود تقسيم طائفية ومذهبية مختلفة، وتحكم دينامية النزاع والصراع بينهم تجاذبات إقليمية ودولية .

هيكلية البحث: يتضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، اربعة مباحث، المبحث الاول/ ماهية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، المبحث الثاني/ واقع الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المبحث الثالث/ دور النظام السياسي والاحزاب السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المبحث الرابع/ اسس الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الاول/ ماهية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي

أولاً/ ماهية الوحدة الوطنية

اختلف تعريف الوحدة الوطنية عبر التاريخ، كما اختلف بين الباحثين والمحدثين، نتيجة لاختلاف الثقافات والبيئة الخارجية الدولية، فتحديد مفهوم الوحدة الوطنية نجده يتألف من عنصري الوحدة والوطنية، وان اندماج هذين العنصرين يشكل هذا المفهوم، فالوحدة تعني: الاشياء المتفرقة في كل واحد مطرد، اما مفهوم الوطنية فقد اختلف فيه الباحثون، فبحسب رأي البعض ان الوطنية هي: انتماء الانسان الى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها، على احتساب ان الدولة ما هي سوى جماعة من الناس تستقر في اقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة، وان الوحدة هي اتحاداً اختيارياً بين المجموعات التي تدرك ان وحدتها تكسبها نمواً زائداً، وميزات اقتصادية وسياسية وتعزز مكانتها العالمية، وان مفهوم الوحدة الوطنية استمد من مفهوم كلمة الوطن الذي هو عامل دائم واساسي للوحدة الوطنية، ومنها كانت كلمة وطني وهي ما يوصف بها كل شخص يقيم في الوطن كتعبير عن انتمائه لمجتمعه وتفانيه في خدمته والاخلاص له [١].

وان تحديد مفهوم الوحدة الوطنية اخذ العديد من الاوجه وكل وجه منه يكشف عن مستوى واتجاه معين، فهناك من ركز على البعد المصلحي من المفهوم فعرفها ((تجمع الافراد والجماعات وتراصها مع وضع الخطط التنظيمية الهادفة الى انجاز ما يريد الافراد والجماعات تحقيقه خلال فترة زمنية محدودة))، وهناك من اخذ بالجانب الزمني للمفهوم اذ عرفها بأنها ((طبيعة العلاقات المتماسكة والملائمة التي تربط شعب ما وتجعله موحداً ومتضامناً وقوياً في تحقيق اماله وطموحاته))، وهناك من عرفها مؤكداً على الجانب القومي كتعريف ساطع الحصري بعدها ((حالة التماسك والتضامن والتكامل التي تربط الافراد نتيجة لانتمائهم لأمة واحدة لها لغة واحدة وتاريخ واحد ومصير مشترك وعادات وتقاليد اجتماعية ثابتة ومتعارف عليها))، وهناك من يعرفها بالاعتماد على البعد الاثني والمذهبي والديني ضمن الدولة الواحدة، اذ تعد الوحدة الوطنية ((الولاء للوطن الواحد وليس للطوائف المختلفة، الولاء الذي يجعل للجميع الحقوق والواجبات نفسها)) فبناء الوحدة الوطنية سيعتمد على ((الحاق الجماعات الفرعية بالجماعة الاكبر وصولاً الى بناء الجماعة الوطنية بشكل سلمي)) [٢]. وهناك من يعرفها على البعد النفسي بانها ((حالة نفسية واجتماعية محسوسة تناسب ابناء المجتمع وتجعلهم يسعون من اجل تحقيق الاهداف العليا للوطن والامة))، وتعرف كذلك بالاعتماد على عنصر الديمومة بانها ((طبيعة العلاقات المتماسكة والدائمة التي

تربط شعب ما وتجعله موحداً او متضامناً وقوياً في تحقيق اماله وطموحاته))، او هي ((تماسك متواصل ومستمر للجماعات والمناطق تحت ادارة وطنية وفي حدود معينة)) [٣].

عرف الوحدة الوطنية جان جاك روسو بأنها ((قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم، بحيث يتوحد الشعب في وحدة قومية مصيرية، وفي اطار من مسؤولية مشتركة يطيع فيها الفرد الحكومة، التي هي نظام اجتماعي ارتضاه عن طواعية واختيار، والربط بين السيادة في توحيد الشعب وقيمه، والتعبير عن ارادته المندمجة في اطار الارادة العامة التي هي محصلة ارادات الافراد، والتي تختلف في مجموعها عن الارادات الفردية على احتساب انها ليست تعبيراً عن شيء عفوي طارئ، وانما هي تعبير عن الوطنية التي تستند الى القيم والمثاليات وتقترن هذه الوحدة بالديمقراطية من خلال حكومة ديمقراطية يستطيع الشعب في ظلها ان يجتمع وان يتمكن كل مواطن من التعرف على غيره من المواطنين)) [٤].

وعرفها ميكافيلي ((هي ارتقاء الحاكم في الدولة الى درجة القداسة، لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة، واذعان المحكومين لهذا الحاكم وخشيته من ضرورات هذه الوحدة، لأن الاخذ بآرائهم سيؤدي الى الفوضى والاضطراب لانهم لا يمكن ان يكونوا طيبين الا اذا اضطروا لذلك))[٥]. اما (هيجل) يعرفها ((هي طاعة القانون في اطار الحرية الممنوحة منه على ان يتوافق القانون مع منطق العدل الذي هو منطق التاريخ)) [٦].

ويعرفها عبد السلام البغدادي أن الوحدة الوطنية هي ((وجود نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة واطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي واعضاء الجماعة الوطنية من جانب وبين الجماعات الاثنية المختلفة بعضها عن بعض من جانب اخر بحيث يتحقق التفاعل والتلاحم بين جميع اعضاء الجماعة الوطنية بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية المختلفة او خلفياتهم الثقافية السياسية الفرعية او انتماءاتهم الاقليمية او القبلية))، وكما يعرفها كذلك بانها ((تلك الحالة او الظاهرة او الواقعة الاجتماعية التي تتجسد في تفاعل وتواصل جميع اعضاء الجماعة الوطنية اي سكان الدولة من اجل تحقيق اهداف مشتركة تخدم مصالحهم جميعاً، دون ان يعني ذلك الغاء او زوال الخصوصيات الفرعية لبعض اعضاء الجماعة الوطنية من جانب وبما يميزهم ككل عن غيرهم من الجماعات الوطنية الاخرى بسمات ثقافية معينة اي بمعنى الا تشكل تلك الخصوصيات الفرعية عائقاً او مانعاً امام اظهار جميع اعضاء الجماعة الوطنية الواحدة اي ابناء الوطن الواحد (اغلبية واقلية) في هوية ثقافية وطنية واحدة او مشتركة ازاء غيرهم من الجماعات الوطنية الاخرى، اي ابناء الاوطان او الدول الاخرى)) [٧].

ويعرفها د. صادق الاسود بأنها تعني ((صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية هي الامة وتنظيمها من ثم في نظام سياسي معين واحتوائها في هيئات ومؤسسات الدولة، او بعبارة اخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً والتقدم بها الى المنظومة الدولية في هيئة مستقلة ذات معالم وطنية مميزة عن الدول الاخرى)) [٨].

وتتضمن الوحدة الوطنية عدة مقومات، هي: [٩]

المقوم الاول: هو مقوم النظام السياسي الموحد ضمن دولة واحدة وعلى ارض واحدة.

المقوم الثاني: الاقرار بالتنوع العرقي للمجتمع.

المقوم الثالث: الاقرار بالتنوع الديني والمذهبي، وهنا سيكون التسامح القومي والديني سمة جوهرية من سمات الهوية المجتمعية حين لا يكون هناك مجال لأية نزعة استعلائية من اية جهة كانت ازاء المجموعات الاخرى.

المقوم الرابع: هو الاقرار بالتنوع الثقافي واللغوي بما يخلق قاعدة اساسية من الشعور والممارسة لحرية تحقيق السمات الثقافية الخاصة بكل جماعة من المكونات دون تناقض مع سمات الاخرين الثقافية الخاصة.

المقوم الخامس: الاقرار بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الافكار والآراء ان تزدهر بحرية ودونما وصاية من احد، والشرط الوحيد لهذا المقوم هو ان لا ينطوي التنوع السياسي على اي تحريض صراحة او ضمناً، للأحتراب الداخلي او ينسف احد اسس الهوية الوطنية العراقية.

ويمكن القول، إن الوحدة الوطنية تعني تحقيق التفاعل والتلاحم والتعاضد بين جميع افراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الايديولوجية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية أو الاثنية أو الاقليمية أو الطبقية أو العشائرية بما يسهم في تحقيق الاهداف التالية:

- احترام وحدة البلاد ولغتها الرسمية.
- تحقيق الحرية والعدالة والمساواة لجميع فئات الشعب امام القانون.
- تحقيق التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعب والنظام السياسي بما يحقق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع.

ثانياً/ ماهية التعايش السلمي

تعد مفردة التعايش من المفردات المهمة لتواجد الافراد في داخل المجتمعات بل هي المفردة الاسمى لتواجد بني الانسان ضمن دائرة الانسانية الواحدة القادرة على البناء الانساني المتضامن ان مفردة التعايش بما تحمل من معاني هي بحد ذاتها ثورة لتوحيد المجتمعات ثورة على الذات الرافضة للأخر، ثورة على الاخر الرافض للذات الانسانية وهنا مصطلح الثورة نقصد به التحرك السريع لتوحيد المجتمع ضمن مفردة التعايش السلمي ولكن وكما هو معروف لدى المفكرين والمثقفين فان مفردة الثورة بحاجة إلى التحرك المتضامن مع التنظير فالتنظير يسبق هذه الثورة لضم ابناء المجتمع ضمن البناء الواحد وان مفردة التعايش لا تخص مجتمع دون مجتمع بل هي لكل المجتمعات والانسان بطبيعته يكون متعايشا مع الاخرين ضمن مناهج الحوار السباقة .

وبالرجوع إلى الدلالة اللغوية للتعايش، التي هي الأصل في اشتقاق الاصطلاح، نجد في المعجم الوسيط، تعايشوا : عاشوا على الألفة والمودة، ومنه التعايش السلمي، وعَايَشَه : عاش معه، والعيش معناه الحياة، وما تكون به الحياة من المطعم والمشرب والدخل [١٠] .

وإذا دققنا في مدلولات مصطلح التعايش (Coexistence) الذي شاع في هذا العصر، والذي ابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتين كانت تقسمان العالم إلى معسكرين متناحرين قبل سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، نجد إن البحث في مدلول هذا المصطلح يقودنا إلى جملة من المعتني محملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها، ولكن يمكن تصنيفها إلى مستويات ثلاثة : [١١]

المستوى الأول / سياسي، إيديولوجي، يحمل معنى الحد من الصراع، أو ترويض الخلاف العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في المرحلة السابقة، أو العمل على احتوائه، أو التحكم في إدارة هذا الصراع بما يفتح قنوات للاتصال، وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية .

المستوى الثاني / اقتصادي، يرمز إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية، من قريب أو بعيد .

المستوى الثالث / ديني، ثقافي، حضاري، وهو الأحدث، ويشمل (معنى التعايش الديني أو التعايش الحضاري)، والمراد به أن تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن

يسود الأمن والسلام، وحتى تعيش الإنسانية في جو من الاخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بني البشر جميعا، من دون استثناء .

وتذهب (الموسوعة السياسية) إلى أن أول من أطلق شعار التعايش السلمي هو (نيكيتا خروتشوف)، الذي كان لا يعني به تراجع بلده الاتحاد السوفيتي عن تحقيق أهدافه المعلنة، بقدر ما كان يعني به محاولته تحقيق تلك الأهداف بطريقة تنسجم مع مقتضيات التغيرات التي طرأت على المسرح الدولي، كوجود ما يعرف بتوازن الرعب، كما تذهب إلى أن الغرب يؤثر أن يكون المقصود بالتعايش السلمي هو ما يُطلق عليه (عش ودع غيرك يعش أيضاً) [١٢] .

ويتضح لنا إن التعايش السلمي يستند إلى أربعة أسس، وهي :

الأساس الأول / الإرادة الحرة المشتركة، بحيث تكون الرغبة في التعايش نابعة من الذات، وليست مفروضة تحت ضغوط، أياً كان مصدرها، أو مرهونة بشروط، مهما تكن مسبباتها .

الأساس الثاني / التفاهم حول الأهداف والغايات، حتى لا يكون التعايش فارغاً من أي مدلول عملي، أو لا يحقق الفائدة للطرفين، بحيث يكون القصد الرئيس من التعايش، هو خدمة الأهداف الإنسانية السامية وتحقيق المصالح البشرية العليا، وفي مقدمتها استتباب الأمن والسلم في الأرض، والحيلولة دون قيام أسباب الحروب والنزاعات، وردع العدوان والظلم والاضطهاد الذي يلحق بالأفراد والجماعات، واستنكار كل السياسات والممارسات التي تهضم فيها حقوق الشعوب، على أي مستوى من المستويات، ومحاربة العنصرية والعرقية واستعلاء جنس على جنس، تحت أية دعوى من مثل هذه الدعاوى المتهافتة المردودة الباطلة .

الأساس الثالث / التعاون على العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها، ووفقاً لخطط التنفيذ التي يضعها الطرفان الراغبان في التعايش، المصممان عليه .

الأساس الرابع / صيانة هذا التعايش بسياج من الاحترام المتبادل، ومن الثقة المتبادلة أيضاً، حتى لا ينحرف التعايش عن الخط المرسوم، لأي سبب من الأسباب، وحتى لا تغلب مصلحة طرف على مصلحة الطرف الثاني، مهما تكن الدواعي والضغوط، وذلك بأن يتم الاحتكام دائماً إلى القواسم المشتركة، وإلى القدر المشترك من القيم والمثل والمبادئ التي لا خلاف عليها ولا نزاع حولها، يعزز هذا النزوع الالتزام من الجانبين بما اجتمعت عليه إرادة المجتمع الدولي، من مبادئ قانونية استوحاها تطور الفكر السياسي الإنساني من قيم الاديان السماوية عبر تراكم المعرفة طوال حقب التاريخ .

لقد عرف في السياسة الدولية مصطلح (التعايش السلمي) الذي يعني قيام تعاون بين دول العالم على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، وقد ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين راحا يتناحران على أساس عقائدي، ومما ساعد على إبراز الدعوة إلى سياسة التعايش السلمي الفزع الذري بعد أن أصبحت القنبلة النووية، وهي أداة الدمار الشامل، مشاعة بين دول المعسكرين، وبعد قيام الجبهة الثالثة وهي مجموعة دول الحياد الإيجابي، أو عدم الانحياز، أكدت الرغبة في أن يكون التعايش السلمي هو السبيل إلى تنسيق العلاقات الدولية في العالم، وإلى نبذ الحرب الباردة وسياسة حافة الهاوية والتلويح باستخدام معدات الدمار الشامل [١٣] .

ونواجه في العراق اليوم، عواصف التشدد والتطرف، حيث تمارس العناصر القليلة والمجموعات الصغيرة الضيقة أفعالها، مستغلة قوانين الحريات العامة وإتاحة الفرص واسعة للتعبير، لكي تدلي بخطابات تقع بين التشنج وعدم فهم الأخر وبين التحريض على الكراهية والعنصرية والدعوة لوقف الحوارات الوليدة للقاء والتفاعل الايجابيين بين الثقافات البشرية المتعددة والمتنوعة .

المبحث الثاني/ واقع الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تعد قضية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق من اعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ويعود ذلك الى اسباب عديدة ابرزها: التكوين السياسي، التكوين الاثني والديني والقومي الذي حدد طبيعة هذا الكيان، كما ان سياسة النظم الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية لعقود طويلة التي اتسمت بالشمولية والمركزية المفرطة، سبباً اساسياً في عدم ايجاد الحلول الحقيقية لمشكلة الوحدة الوطنية من العام ١٩٢١ الى ٢٠٠٣، اذ كانت تعاني العديد من مكونات الشعب العراقي بالتهميش والتغييب واعتماد الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع اي تهديد يمس وجودها في السلطة او تحسبه تهديداً للوحدة الوطنية حسب فهمها، وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات العراق الحديث، ثم عادت قضية الوحدة الوطنية تطرح نفسها من جديد بعد انهيار النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ وما رافقه من انهيار كامل لمؤسسات واجهزة الدولة والذي أتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الاساسية والاقليات ان تعبر عن نفسها وامالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها[١٤].

ويعد عدم تكامل عملية بناء الوحدة الوطنية والتعايش السلمي من العوامل الجوهرية التي تدفع إلى أثارة العنف الذي تعددت مظاهره وأشكاله وعوامل تأجيجه، فهناك عنف طائفي، وعنف ضد الاقليات، وعنف ذو طابع عرقي وتكمن خطورة العنف على الصعيد الاجتماعي في تحوله إلى آفة تهيمن على بنية المجتمع، وسلوك يعبر عن نفسه بمظاهر التطرف والتعصب وصولاً إلى تبني فكرة إلغاء الآخر المختلف وأقصائه [١٥].

وازدادت ازمة الوحدة الوطنية والتعايش السلمي سوءاً بمجيء القوات الأمريكية واحتلالها للعراق، فبعد أحداث عام ٢٠٠٣ وانهيار السلطة السياسية، ظهرت موجة جديدة من حالات استلاب الوحدة الوطنية العراقية، إذ برزت الكثير من حالات الانشقاقات والاصطفافات التي جسدت بشدة القلق بين الحكومات والمرجعيات الثقافية والدينية في المجتمع في محاولة منها للتكيف مع المرحلة الجديدة، إذ إن الاحتلال الامريكي مهد لظهور الهويات الفرعية المبنية على الطائفة والعشيرة والعرق والمذهب، مما جعل أسس الوحدة الوطنية في شبه ضياع تام، وإذ كانت الوحدة الوطنية قبل عام ٢٠٠٣ تعاني تصارع الإيديولوجية، فأنها بدأت بعد هذا التاريخ تعاني الصراع بين الهويات الفرعية المنبثقة من (العشيرة والمذهب والطائفة)، بوصفها المعبر عن وجودها، فمهد لحالة من الاحتكاك والصراعات بين الهويات الفرعية المعتمدة على الطائفة، وهذا ما ولد أحداثاً دامية ما بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، لا تزال تعاني منها الوحدة الوطنية[١٦].

وان ضعف الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق له عدة اسباب، اهمها: [١٧]

١. حالة عدم الاستقرار السياسي في البلد وضعف الأداء السياسي فيه.
٢. تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية للبلد.
٣. عدم المساواة بين ابناء المجتمع وعدم تحقيق العدالة بينهم.
٤. التمييز بين طائفة أو مذهب أو حزب دون الآخرين.
٥. ضعف في الجانب الديمقراطي والتضييق على الحريات.
٦. ضعف الوعي الثقافي للمجتمع، وعدم تمتعه بحصانة فكرية او ثقافية تمنعه من الانزلاق في اتون الفتن او الاستجابة لدفع القوى الخارجية باتجاه تهديد السلم الأهلي.

إن وجود تلك العوامل والأسباب تدفع بالفرد إلى التطرف واللجوء الى فئته او طائفته أو مذهبه، وبالتالي يؤدي الى قوة الهويات الفرعية مقابل ضعف في الهوية الوطنية، وذلك من خلال تراجع روح الانتماء والانتساب للهوية الوطنية الجامعة، فتهشم الهوية وتأزمها له الأثر الكبير في اختلال

توازن أي مجتمع يتعرض إلى مثل ما تعرض له المجتمع العراقي والتي أثرت بشكل جوهري على أساسات هويته ووحدته الوطنية، الأمر الذي جعل من تماسكها متأرجحاً ويحتاج أعادة صياغة جادة من جديد[١٨].

وهنالك عدة اشكاليات ومعوقات تواجه الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق، من اهمها:

١) طبيعة العلاقة مع مؤسسات الدولة، عند الكلام عن الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، تكمن اشد اخفاقاتها التي منيت بها هو تحقيق الوحدة الوطنية، اذ تشكو الدولة العراقية من صعوبة صيرورة عملية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي الكاملة كمبدأ في الثقافة السياسية العراقية، فعلى الرغم من انطواء الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على المقتضيات ذات الصلة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشديده على مبدأ المساواة بين المواطنين في التمتع بما يجيزه الدستور والقوانين ذات العلاقة، إذ ظلت المساواة بعيدة النفاذ، لاعتبارات خاصة بضعف العدالة الاجتماعية في المنظومة الفلسفية والسياسية للدولة العراقية، كما ان افتقار الدستور العراقي للآليات والضمانات التي تجعل الوحدة الوطنية والتعايش السلمي ممكناً على صعيد التطبيق والممارسة الاثر الواضح في عدم ترسيخ الوحدة الوطنية والتعايش السلمي من جهة، وتأزم العلاقة بين المواطن والدولة من جهة اخرى[١٩].

٢) تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة، وتعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها [٢٠].

٣) العوامل العشائرية والطائفية والمذهبية والعرقية، تعد الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، من العوامل المؤثرة في الوحدة الوطنية والتعايش السلميفي الدولة العراقية، فهناك من يعتقد ان هناك صعوبة في تحقيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، وذلك لعدم وجود مجتمع متجانس اصلاً بسبب وجود الانقسامات الاجتماعية فيه.

٤) ضعف واضعاف المواطنة العراقية على حساب الهويات المصغرة التجزيئية فقد كان حل الدولة العراقية خطأ استراتيجي دفعت المواطن للاحتماء بهويات طائفية او اثنية او عشائرية او مناطقية على حساب الهوية العراقية الوطنية الجامعة. ويضم النسيج الاجتماعي العراقي اطيافاً متنوعة فهناك قوميات متعددة (العربية، الكردية، التركمانية) وهناك اكثر من ديانة (الاسلام والمسيحية)، وهذا التعدد والتنوع ينسحب حتى على المذاهب في طار الدين الواحد، اذ ينقسم المسلمين الى سنة وشيعة، ويتوزع المسيحيين الى كاثوليك وارثوذكس وبروتستانت، فضلاً عن القبائل والعشائر، وهذا التنوع في جميع المستويات المكونة للطيف الاجتماعي العراقي، ولد تبايناً في الشعور والانتماء لدى المواطن العراقي بين العرق (القومية) والدين والمذهب والعشيرة، والتي قد تتحول الى عامل يهدد وحدة النسيج الاجتماعي العراقي، وكذلك الوحدة الوطنية العراقية، وقد اصبح هذا التنوع عاملاً سلبياً في الحياة السياسية لاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، وعملت الاحزاب والتنظيمات السياسية على اسس عرقية وطائفية بعكس مواثيقها، إذ انها ابتعدت تماماً عن هذه الاسس [٢١].

٥) ضعف البنى الاقتصادية، ان ضعف البنى الاقتصادية يؤدي الى ضعف البنى الاجتماعية والسياسية، فرغم تميز العراق بوجود وفرة من الموارد الاقتصادية ووجود فرص للتطور الاقتصادي، الا انه يصنف ضمن الدول المسماة بالأقل تطوراً، وذلك لتميز اقتصاده بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وعدم التناسب في الانتاج، وسوء توزيع الدخل، وارتفاع مستوى البطالة والتفاوت غير المتكافئ في التجارة والصناعة [٢٢].

ومن خلال النظر الى واقع العراق وما يحتويه من اختلافات قومية، ودينية، ومذهبية، اصبح واضح للعيان غياب المشاركة والتعاون ضمن مشروع التعايش الحقيقي، كذلك بقيت المواقف والمشاعر الوطنية البعيدة عن الولاء الوطني بدلاً من الولاء الاثني نفسها دون ان تشهد اي تغيير ملموس ومؤثر على عملية تحقيق التعايش السلمي [٢٣].

كما ان الساحة العراقية تشهد تحدياً يتمثل بتغليب الانتماءات الفرعية، الطائفية، والعرقية، والدينية، والمذهبية على الانتماء الوطني مما يؤدي الى تغييب الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، ويجعل العراق بأمس الحاجة الى اعادة بناء الوحدة الوطنية وتأسيس هوية وطنية عامة تكون بمثابة المرجعية لجميع اطيافه ويتيح لها فرصة الارتقاء بوعيها الى مستوى ادراك ولائها الوطني الموحد. وعليه فأن بناء الوحدة الوطنية والتعايش السلمي من شأنه ان يعمل على تحقيق الاندماج والتلاحم والتعايش بين عناصر المجتمع، وذلك بمزج الجماعات المختلفة المتمايزة مع بعضها البعض بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين كل اقاليم البلاد وتنطبق على كل افراد المجتمع[٢٤].

المبحث الثالث/ دور النظام السياسي والاحزاب السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

للنظام السياسي والاحزاب السياسية دور في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، من خلال المحور الوظيفي في كونها ضامنة للأمن الذي يصح أن يكون الأرضية الأساس لفعل البناء في المرحلة الراهنة، فغياب الإحساس بالأمان وغياب الدولة في كثير من مرافق الحياة كان دائماً العنصر الأساس في تحفيز التناقضات، ومع وجود هذه الأرضية المتنامية بشكل جدي على مستوى المواطن وإحساسه وانعكاس ذلك على سلوكه.

ولتحقيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، يترتب على النظام السياسي والاحزاب والقوى السياسية السعي لإقرار نظام اجتماعي عادل، والسعي بكل الإمكانيات المتوفرةلترتيب البيت العراقي بعدالة ودون انحياز وتمييز، وبالسرعة المتناسبة مع حجم المحنةالعراقية، وما يهم المواطن العراقي اليوم هو توفير الأمن والخدمات الأساسيةالضرورية في الحياة اليومية، بالإضافة الى تفعيل القانون من أجل المساهمة في اجتثاثالفساد،وتفعيل الإجراءات الثقافية والإعلامية التي تمس العمل من أجلمكافحة الإرهاب والعنف، والتحول صوب سياسة الحوار الديمقراطي، ومكافحة التمييزالقومي والديني والمذهبي والاستقطاب الطائفي والديني الراهن وتعميم الثقافةالديمقراطية والإعلام الإنساني غير المتحيز، وهجر السياسات الشوفينية وضيق الأفقالقومي وإقصاء الآخر، والتأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في عملية التثقيفالاجتماعي والثقافي، وخصوصاً الثقافة القانونية باتجاه نشر الوعي والاستقرار فيالمجتمع العراقي، منسجماً مع ما تقوم به الأحزاب العراقية الوطنية في الدعوة لنبذالطائفية والشوفينية وتعميم الديمقراطية في الممارسة، من خلال حركة المساهمينالنشطين في مجالات القانون وحقوق الإنسان والمثقفين، مع الاستفادة من التجارب العالمية التي عاشتها شعوب أخرى بما ينسجم مع الواقع العراقي، والتخفيف منثقل المتراكم من المعاناة الملقاة فوق ظهور العراقيين الذين يعانون اليوم منالتناحر المذهبي والقومي والديني، بالإضافة الى انتشار ظاهرة الفساد الإداري والأمراضالاجتماعية التي تنخر بالمجتمع العراقي، وإعادة الثقة بالقضاء العراقي وتسليمهكامل المسؤولية الوطنية في تشكيل أجهزة التحقيق والإحالة والحكم، مع ضرورة أعادةالنظر في عملية اختيار القضاة، وامتناع الأحزاب السياسية والميليشياتمن إقامة البدائل القضائية والتشكيلات الجنائية والتصرفات السيادية التي تخلبالتوازن الاجتماعي وتساهم في تعميق الشرخ الحاصل، والالتزام بحماية القضاة،ومناشدة المختصين في الشأن القانوني لإجراء دراسات مستعجلة

لتشخيص وتحديد الخللالذي أحدثته السلطة في القوانين تمهيدا لأجراء عملية تغيير أو تعديل نصوص القوانين،وفق ما تتطلبه المرحلة والتغيير الدستوري والمدني الجديد، وصولاً إلى عملية الإصلاحالقانوني الحقيقي، التي لابد من التحضير لها وفقاً لمتطلبات المرحلة الجديدة ومايتلاءم معها من قوانين، وتطوير وانسجام تلك القوانين بما ينسجم ويدعمعملية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، ومن أهم مقتضيات العدالة الانتقالية حماية المجتمع من الانفلاتوالرغبة في الثأر، والتي يغذيها استمرار الحالة الأمنية بشكلها الحالي، وإصدار قوانين تعالج الوضع الحالي، وتكونهذه القوانين نابعة من مصلحة وحاجة الناس، وإرساء الأسس العامة للديمقراطية في السلوك والممارسة اليومية في المجتمع العراقي، ونزع الأسلحة من الأفراد وحصرها بالحكومة من المهمات الضرورية التي تساهم في ضبطالأمن العام، كما إنها تساهم في الطمأنينة والأمان للوصول الى حالة الاستقراروالمجتمع الذي يحكمه القانون، وهذه المهمة ينبغي المساهمة بها من قبل جميع فئات المجتمع العراقي[٢٥].

ونجد إن فهم الوحدة الوطنية والتعايش السلمي يختلف من حزب سياسي إلى أخر، ومن قوى سياسية إلى أخرى، فهناك من تفهمها على إنها العفو عن كافة المجرمين مهما كانت جرائمهم والمشاركة في كل القرارات الحكومية وحتى تنقلات الموظفين الصغار والضباط والمراتب، وأن تكون المصالحة الوطنية في قمة الهرم بين السياسي، أما عند قوى اخرى فلا يمكن للوحدة الوطنية والتعايش السلمي أن يكون على حساب الجرائم التي ارتكبت ضد ابناء الشعب، وإعادة الوشائج بين الأسرة المتجاورة في المناطق وان تكون الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين القاعدة وليست بين السياسيين، وذلك بفتح الشيعي بيته للسني ويفتح السني بيته للشيعي ويستقبل الكردي أخاه العربي، وأن يقف التحريض من المساجد ضد هذا الطرف أو ذاك، فالوحدة والتعايش تكون مع الاطراف التي تعلن استعدادها المباشر بقبول العراق الجديد وتترك عقيلة العقود الماضية، وتسعى لبناء العراق وهو ما يتطلب للنظام السياسي القائم والقوى السياسية تأكيده في ظل الظروف القادمة[٢٦].

ولا تتحقق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي إلا في دولة مدنية ديمقراطية تعددية دستورية تصون كرامة المواطن وقناعاته في ممارسة معتقداته وأفكاره بالشكل الذي يؤمن بها في إطار الدستور الذي أقره الشعب. وهذا الدستور يحترم كافة حقوق المواطن بشكل يوفر له العيش الكريم، فإذا كان للمواطن هذه المساواة في الحقوق التي يضمنها الدستور، فذلك يعني انعدام التمييز بين المواطنين بسبب قوميتهم، كبيرة كانت أو صغيرة، أو جنسهم رجالا كانوا أو نساء، أو مركزهم الاجتماعي أغنياء كانوا أو فقراء، أو دورهم السياسي رؤساء كانوا أو مرؤوسين، أو فكرهم يساريين كانوا أو يمينيين، أو عقيدتهم مسلمين كانوا أو مسيحيين أو يهود أو صابئة، فالعلاقة بين الدولة المدنية والمواطنة أساس بناء المؤسسات المدنية الديمقراطية، وأساس هذه العلاقة هي الحقوق والواجبات بحرية، وحماية مصالح المواطنين التي تعتبر نواة مصالح المجتمع والدولة، فبدون حرية لا يمكن صيانة حقوق المواطنين، وبدون حرية لايمكن للمواطنين القيام بواجباتهم تجاه الدولة، فالتفاهم والاحترام يؤديان إلى الالتزام من قبل المواطن تجاه الدولة، ويؤديان إلى حماية الدولة لحقوق المواطن، ومن هنا تتعمق قوة الإرادة الوطنية لتحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في الداخل، والوقوف صفاً واحداً ضد العدوان من الخارج، وإن دور الدولة أو النظام السياسي يتجسد كذلك في ضرورة تأكيد المواطنة في دستور الدولة المدنية، لحماية هذه المواطنة ومتطلباتها وتفعيلها في الممارسة العملية وليس مجرد قاعدة قانونية، ولكن ضمان هذه المواطنة براغماتياً هو الحس الوطني العراقي ومؤسسات المجتمع المدني وليست مجرد مادة دستورية في الإطار النظري، فديمومة المواطنة والمشاعر الوطنية المخلصة تجاه الدولة الموحدة تتعمق في ديمومة الدولة المدنية ليس

فقط في الحرية السياسية وإنما في الديمقراطية في المحك العملي، لأن المواطنة لا تتحقق في الدولة الدكتاتورية أو الدولة الاستبدادية التي قاعدتها القمع والإرهاب بدلا من المواطنة، حتى وإن وُجِدت الحرية السياسية، طالما أن تلك الحرية تنسف المواطنة وتُلغي دور المواطن في بناء المؤسسات الديمقراطية المدنية. كما لا يمكن بناء الدولة المدنية في ظل الدولة الطائفية، لأن العقيدة، أية عقيدة كانت لا تؤمن بحق جميع المواطنين على قدم المساواة طالما إن القانون الديني يميز بين العقائد، ومن هنا تبرز أهمية حرية العقيدة في المجتمع المدني بعيدا عن ممارسة العنف[٢٧].

ويبقى للنظام السياسي والاحزاب والقوى السياسية مهام لابد من القيام بها في اتجاه تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي: [٢٨]

١. السير الجدي نحو الوحدة والتعايش أي أن تكون الحكومة المبادر الأول في طرح مشاريع التقارب ورفع حالات التمييز بكل أشكالها وأن تكون الحكومة داعمة لمبادرات الأطراف السياسية الأخرى المشتركة في العملية السياسية واستيعاب غير المشتركة ومحاورتها وتلك المهمة مع صعوبتها وتعقيدها بسبب انعدام الثقة بين الأطراف السياسية والشك المتبادل في نوايا الأخرين إلا إنها غير مستحيلة .

٢. تأكيد الخطاب السياسي الوطني الجامع من قبل الحكومة بالاتجاه الجمعي ونبذ الخطابات ذات المسار الطائفي .

٣. إلغاء المحاصصة في توزيع المناصب، فهذا النظام الحديث على المجتمع العراقي والذي جاء مناسباً لمرحلة زمنية انتقالية، أصبح اليوم نظاماً قائماً على المحاصصة وهي أرضية خصبة للفساد الإداري والمالي، فلذلك يجب إنهاء حالة المحاصصة من خلال أن تكون هناك تعددية سياسية تبتعد عن المحاصصة الطائفية والعرقية، لضمان عملية سياسية ديمقراطية سليمة قائمة على الحوار وحرية الرأي واحترام الرأي الأخر، وإقامة حكومة على وفق أسس الديمقراطية والكفاءة والنزاهة والإخلاص لتولي المناصب السياسية والوظائف العامة مع تفعيل الرقابتين السياسية والقضائية عليها .

٤. معاملة كافة المناسبات الدينية للمذاهب والأديان والمناسبات القومية للقوميات كافة على قدم المساوات في الاهتمام وإبرازها في وسائل الإعلام الحكومية على إنها مناسبات وطنية .

٥. محاربة الفساد بكل أنواعه السياسي والإداري والاخلاقي في المجتمع والدولة، وتشريع القواعد الدستورية والقوانين التي تكفل معاقبة الفاسدين، وضمان استقلال الأجهزة الرقابية وحمايتها، لتقوم بدورها في هذا المجال لخطورة الفساد في تهديد أمن واستقرار كيان المجتمع والدولة في العراق، وإن محاربة الفساد والقضاء عليه يعزز من ثقة المواطن بدولته وحكومته .

٦. تدقيق الخطاب الإعلامي لوسائل إعلام الحكومة باتجاه إلغاء التمييز وتأكيد روح المواطنة .

٧. دعم المؤتمرات والمهرجانات ذات الطابع الوطني الجمعي .

٨. العمل على توجيه الانظار إلى المستقبل بسياقات عملية كالشروع في مرحلة إعادة الإعمار تلك المهمة من شأنها أن تقلل الشكوك المتبادلة بين الأطراف .

المبحث الرابع/ اسس الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بسقوط النظام السابق سقطت الدولة العراقية التقليدية التي عاشت أزمة هوية ودور ووظيفة، ومآل الدولة القادمة وشكلها يتوقف على نمط الهوية المنتجة، وما الصراعات الحالية الدستورية والقانونية والمؤسساتية والاقتصادية والأمنية سوى صراعات صيرورة لهوية دولة، تحاول كل مدرسة وطرف وقوة إنتاجها وفق منطقها ومصالحها، واحتمالات الحرب الأهلية والتقسيم أو السلام والوحدة الوطنية، يتوقف على نتائج حرب الهويات الدائرة حالياً، وما لم تع المدارس

العراقية اخطاء الماضي وتتخلى عن مناهج التعويم والاستلاب والتبعية والتخندق المدرسي العرقي والطائفي والمناطقي، وما لم تشرع بوضع أسس الهوية الوطنية من مواطنة وديمقراطية ومساواة وتعايش وتنمية وسلام، فلن يشهد العراق وحدة واستقراراً على مستوى المجتمع والدولة، وسيعيد إنتاج كوارثه التاريخية في الطغيان الداخلي والعدوان الخارجي .

وبدخول العراق مرحلة جديدة، ينبغي التطرق إلى حقائق ومعطيات مهمة في طبيعته السياسية والاجتماعية، أهمها : (٢٩)

١. الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي في الدين والقومية والمذهب والمناطق، هذهالطبيعة التي كانت طيلة قرون مضت تمثل الثراء الثقافي والاجتماعي لبلاد ما بينالنهرين، لكنها ونتيجة السياسات القمعية والاحباطات والمظالم والتمييز الطائفيوالاثني التي مارسها النظام السابق، وتحولت هذه التعددية الى تعددية اختلافية متناحرة وليست تعاضدية مما أضعف الانتماء الوطني، وابرز الهويات الفرعية،حتى اصبحت المكونات الطائفية والاثنية والدينية، في أول فرصة أتيحت لها كياناتمستقلة لها هوياتها ومصالحها وميليشياتها، مما شكل خطراً على أمن العراقيين وحمايتهموألحق بالغ الاثر في هويتهم الوطنية الجامعة .

٢. تم بناء العملية على أساسالمكونات الثلاثة (شيعة وسنة واكراد) مما جعل التنافس حاداً فيما بينها، تنافس اتخذمع الوقت نهجاً عصبوياً خطيراً، وبدلاً من أن تعمل التيارات السياسية في اطارالهوية الوطنية الجامعة اصبحت خارجها، وباتت صراعاتها صراع هويات لا تحركهاالتحديات الوطنية، بل باتت هي ذاتها تحديات لوحدة الوطن، وهكذا تحولت المكوناتالثلاثة للمجتمع الواحد الى عصبيات متضاربة، ولم يصوت العراقيون في الانتخاباتللبرامج السياسية، وإنما صوتوا للعصبيات المذهبية أو الأثنية أو الدينية، وهو ماوفر بيئة اجتماعية محتدمة قادت إلى الحرب الأهلية والتهجير والخطف والجثث مجهولةالهوية .

٣. بعد سنوات المحنة والاقتتال والتهجير والهجرة لم يبق امام العراقيين عامة،ونخبهم الفكرية والسياسية خاصة اليوم، للخروج من دائرة الأزمة، وانتشال الوطن الذيفككته الصراعات، سوى إعادة البناء على اسس مغايرة لنهج المحاصصة، أسس تقوم عليهاالدول العصرية كافة، أسس تضمن حقوق المواطنة، وذلك بتشييد دولة القانون والمؤسساتالتي هي الرافعة الحقيقية للمصالحة الوطنية والتعايش السلمي، وتفسح المجال للتيارات السياسية التيتشكل منها الشعب العراقي وهي: التيار القومي العربي ،التيار القومي الكردي، التيارالديني، والتيار الوطني الديمقراطي للتنافس على قاعدة وطنية مدنية، وهذا يعنيباختصار أن هناك ثلاثة مستويات للعمل السياسي في العراق وهي : قومية، ودينية،ووطنية، وقد ارتبطت هذه المستويات الثلاثة، طيلة السنوات التي اعقبت تأسيسالدولة العراقية، بعلاقات تحالف وتخالف، بيد إنها بقيت باستمرار داخل إطار العملالتعايشي الوطني .

ومن الطبيعي أن تفرز تلك المناخات المريضة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار يمكن أننؤطر ملامحها بالنقاط الاتية :(٣٠)

١. فشل تلك الأحزاب والقوى السياسية والدينية فيإنتاج دولة قوية متجانسة، بسبب تهالكها على السلطة والمناصب، واعتمادها النهج الطائفيوالعرقي في استقطاب الجماهير، علماً بان عدد المواطنين المنتمين للأحزاب على اختلافالوانها لايشكل ٣٪ من مجموع السكان .

٢. استمرار ظاهرة الإقصاء والتهميش للشخصيات،وللقوى السياسية الديمقراطية والليبرالية من قبل الأحزاب الدينية، بسبب اعتمادها علىالأذرع المسلحة، في التعامل مع الآخرين وإشاعة روح الخوف والفزع، في قلوب أغلب أبناءالشعب مستغلة ضعف إداء أجهزة الأمن الحكومية، علاوة

على اختراق تلك الأحزاب للأجهزةالأمنية والسيطرة عليها وتوجيهها، حيث تشاء وترغب وفقاً لمصالحها .

٣. لم تستطع تلكالقوى أن تستوعب ضمن برامجها التنظيمية مساحات واسعة من الطيف العراقي المتنوع، بلظلت أسيرة لحاضنها الطائفي أو العرقي متقوقعة عليه .

٤. عجز معظم قيادات تلكالاحزاب عن التحرر من شرنقة وعقلية وسلوك المعارضة وفشلها في الانطلاق نحو افاقالعمل الجماعي المؤثر، الذي يستطيع ان يستقطب فضاءات واسعة للطيف العراقي، يتمكن منخلالها تحقيق تعبئة جماهيرية خلاقة، باتجاه ترسيخ أسس العملية الديمقراطية، وقاعدتهاالمادية المهمة ومنظومة آلياتها المحايدة الوطنية .

٥. عجز تلك القيادات عنالتحرر من تأثير السياسات والضغوط المفروضة عليها في السر والعلن، من قبل حاضنهمالأجنبي سواء كان إقليمياً أم دولياً، والعمل تحت ضغط تلك الديون المعنوية، المترتبةبذمتهم إثناء فترة نضالهم السلبي ضد النظام المقبور .

٦. قصر النظر في إدراكالعلاقات واستنتاج المتعلقات لدى بعض قادة تلك القوى والحركات، بسبب عدم نضوجهمالسياسي والفكري، وقلة خبرتهم في التعاطي مع الواقع العراقي الجديد، بالتماهي معالمعطيات الدولية التي افرزتها احداث (١١ سبتمبر)، والتعاطي معها بشكل إيجابي وموضوعي،على وفق الاستيعاب الكامل لمفردات القاموس السياسي العصري، والتي تنص على (إنهلاتوجد هناك عداءات دائمة أو صداقات دائمة بل هنالك مصالح دائمة) .

٧. حرص معظمالأحزاب التي شاركت في العملية السياسية على تكريس المتبنيات الطائفية والعرقية، كنهجاستراتيجي خاضت من خلاله عمليات الانتخابات، والاستفتاء على الدستور،ما أدى ذلك إلى تجذير نظام المحاصصة البغيض، والذي قتل وسيقتل إلى الأبد المشروعالحضاري النهضوي، القائم على مبدأ تكافؤ الفرص، والمستند إلى(قاعدة الرجل المناسب فيالمكان المناسب)، وهكذا وكأننا عدنا إلى عام ١٩٦٨، حين وزعت المناصب على اساس الولاء لحزب البعث، وتم تهميش واقصاء ذوي الخبرة والكفاءة، لتبقى عجلة التقدم للبلد تراوحمكانها على نقطة (الصفر المقدس)، الذي أصبح جزء من ثقافتنا لا بل قدرناالمخجل .

وإن قيام الحكومات العراقية القائمة على المحاصصة الطائفية والاثنية، غلبت البُعد الصراعي بين مكوناتها القوميةوالطائفية، صراع اشتد من أعلى السلطة إلى قاعدتها، وطغى على الاتجاه التعاونيالايجابي الذي كان من المفترض أن يترسخ بينها، وهو ما يقلص، مع الوقت، وسيقلص إذااستمر قائماً على هذا النحو كل إمكانات التعايش السلمي بين هذه المكونات في اطارالوطن الواحد، فالمشاريع الطائفية والاثنية والمناطقية إذا سادت في اي مجتمع من المجتمعات، لن تكن بأية حال مشاريع سلم اهلي أو مشاريع بناء، وانماهي بطبيعتها التصارعية مشاريع تفتيته تؤدي في أغلب الاحوال إلى احتدام واقتتالأطرافها، على نحو تعسفي يضر إيما أضرار بوحدة الوطن.

ونتيجة لذلك أحتلت قضية المصالحة الوطنية والتعايش السلمي ولا تزال موقعاً مركزياً، في النقاش والحراك السياسيين في العراق للسنوات القليلة الماضية، وفي جميع الحالات التي طرحت فيها قضية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، لم يكن الأمر يتعلق كما كان من الممكن أن نتوقع بعملية رأب الصدع بين تيارات أهلية متنازعة، أو بين قطاعات متنابذة من الرأي العام، وإنما بين أصحاب الدولة الذين أصبحوا طبقة متميزة تحتكر السلطة والثروة والمعرفة معاً من جهة، والشعب الذي يجمع بين جميع الطبقات الأخرى، ويوحد في ما بينها في شروط الهامشية والهشاشة والتبعية من جهة ثانية، وتحولت هذه القضية إلى شعار مركزي [٣١] .

فالوحدة الوطنية والتعايش السلمي يشكلان عنصرين مهمين الاستقرار السياسي والاجتماعي، وغيابهما ينطوي على مخاطر تفشي ظواهر العنف والتطرف والتعصب والعنصرية، وإن وجود المجتمعات التي تتعايش في اوساطهم قيم وتقاليد دينية مختلفة ومتباينة وما تمليه هذه المعايشة في ضرورة توسيع العلاقات الاجتماعية، وما احدثته وتحدثه ثورة الاتصالات على اعتاب الالفية الثالثة، كل ذلك أو بعضه ربما يكون سبباً لان نمنح هذه المفردة الحيوية اهميتها المطلوبة، ونظام التعايش السلمي لا ينتج رابطاً اجتماعياً عبر إيجاد تجمعات خاصة كالمؤسسات والجماعات فحسب، بل أيضاً عبر تحديد عالم ذهني يعبر الأفراد والجماعات من خلال مفهوم معين حول الانسان والعالم، ويعيشونه في مجتمع معين[٣٢].

حيث إن الوحدة الوطنية والتعايش السلمي لا تعني في الواقع سوى السعي المشترك إلى وضع حد لهذا الاحتكار، أو القبول بفتح مفاوضات حول توزيع السلطة والموارد العامة مقابل تنازل الطرف الأضعف في المعادلة عن حقوقه عن الحقبة الماضية، وكذلك عن حقه في الثروات المتراكمة بصورة لا شرعية، فالوحدة الوطنية والتعايش السلمي هي البديل المطروح عن الثورة أو عن الانقلاب، الذي يمثل آلية انتزاع الحكم بالقوة، للدخول إلى ميدان السلطة وطرد المستولين عليها بسلاح القوة نفسه، الذي استخدموه ولا يزالون للإبقاء على احتكارهم لها واستملاكهم الشخصي لمواردها [٣٣].

وفي العراق نحتاج إلى مفردات الوحدة الوطنية والتعايش السلمي وتطبيقاتها أكثر من أي وقت مضى، حيث إن بلادنا فيها من الطوائف والاثنيات والعرقيات الشيء الكثير، فإذا لم يكن هناك وحدة وطنيةوتعايش سلمي بين كل هذه الفسيفساء الجميلة في العراق فلن نضمن استقراراً مرتكزاً في هذا البلد، ومبنياً على معاني الصدق والإخلاص لأبنائه، فالعراق متوزع وتكمن جمالياته في أطيافه المتعددة من سنة وشيعة وكرد وتركمان وصابئة وشبك وايزيديين ومسيح وغيرهم، والعراق منذ الأزل بني على كل هذه الشرائح المهمة القادرة على بنائه من جديد بعد عصف الدكتاتوريات المتعاقبة والإرهاب الحالي، والوحدة الوطنية والتعايش السلمي قد يتعرض للانتهاك عندما تنعدم شروطه، وتغفل مكوناته في المساواة والعدالة بالحقوق والواجبات لحد انعدام الثقة في قبول العيش مع الآخر، وفي علم السياسة والاجتماع تعني الوحدة الوطنيةوالتعايش السلمي وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين تقبل آراء بعضها البعض، وتهضم الخلاف والاختلافات بين الآخر بعيدا عن مبدأ (التسقيط والتهميش، والتسلط والأحادية، والقهر والعنف)، من خلال الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق تفكيره وسلوكه، وإن مفهوم الوحدة الوطنيةوالتعايش السلمي في تطبيقه المتواضع يحسم أمور كثيرة من عقبات ومخلفات فكرية واجتماعية التي يمسك بها بعض المتزمتين بالطائفية والمذهبية والعنصرية وغيرها من الأمور المفتعلة التي تثير وتأجج الصراع[٣٤].

وإن تباين المعتقدات الدينية يحول دون انسجام فئات المجتمع الواحد، وصهره في بوتقة الولاء السياسي المشترك، إضافة إلى ما يمكن أن يثيره من مشكلات اجتماعية وسياسية، التي تنجم عن عمق الإحساس بالتمييز والاختلاف بين أبناء المجتمع الواحد دينياً ومذهبياً وطائفياً، مما يؤدي إلى صراع سياسي بينهم، ومما يزيد الأمور خطورة انقسام أفراد المجتمع، إلى طوائف متعددة داخل الدين الواحد، حيث إن الانقسامات الطائفية تعمل على زرع التناقض والتطاحن والصراع وإقامة محاور متعاكسة ومتناقضة، ينجم عنها انتقال الولاء السياسي للفرد إلى الطائفة التي ينتمي إليها، فالدين له تأثيره الفعلي على الدولة ومؤسساتها وعلى الحكومة وإدائها [٣٥].

ويعبر طرح مبدأ الوحدة الوطنية والتعايش السلمي من دون شك عن تطورين مهمين حصلا في السنوات القليلة الماضية: [٣٦]

التطور الأول/ يتصل بتنامي الشعور عند طبقات الشعب المختلفة بالغبن الواقع عليها، نتيجة التجربة وتغير الأوضاع الدولية والإقليمية. وهو ما كان صعب الحصول في العقود الماضية، بسبب شلل الفكر وتشوش الوعي السياسي الخاضع لضغط الأيديولوجيات الشمولية المختلفة.

والتطور الثاني/ يشير إلى نوع من الواقعية والبراغماتية، التي ترافق يقظة الوعي السياسي هذا، فهو في الوقت الذي يكتشف الغبن الكبير، الذي يشكله التهميش الجماعي للمجتمع يعبر أيضاً عن قبول الطرف الضعيف بتسوية غير عادلة، يتغاضى بموجبها طوعاً عن حقوقه السابقة، بشرط أن يقبل الطرف الأقوى أيضاً، بوضع حد للعلاقة الشاذة والعودة اعتباراً من الآن إلى حكم القانون .

لكن بصرف النظر عن موقف السلطة القائمة، لا يعكس شعار الوحدة الوطنية والتعايش السلمي تقدماً في الوعي السياسي فحسب، وإنما يشير أيضاً إلى إعادة هيكلة الحقل السياسي، فهو يدل على نشوء فاعل اجتماعي سياسي جديد، يطرح على الطبقة الحاكمة التي بقيت حتى الآن متفردة بالأمر، أي بمهام التصور والتقدير والتقرير والتنفيذ، التي تشكل جوهر السلطة مسألتين مترابطتين، مسألة الاعتراف بالتعددية وما تتضمنه من صراع حول البرامج والتوجهات المجتمعية والثقافية، ومسألة التغيير التي ترتبط بإخراج السياسة من مجال اللامفكر فيه إلى مجال التأمل والشفافية والمسؤولية، وهكذا يعكس مشروع الوحدة الوطنية ولادة حراك سياسي جديد يقود حتماً، من خلال ديناميكية الصراع الثنائي بين الحاكم والمحكوم الذي أدرك معنى الحكم ومضمونه، إلى كسر السكون والأحادية القديمة والطويلة اللذين سمحا بإعادة إنتاج السلطة الاحتكارية والانفرادية من دون تغيير لعقود طويلة بقدر ما مكنا الطبقة الحاكمة من الجمع في قبضة واحدة بين السلطة السياسية والاقتصادية والرمزية [٣٧] .

وقد عانى مجتمعنا العراقي وما زال يعاني من مثلهذه التوترات والصراعات بسبب السياسات الخاطئة، لذلك شكلت صورة الوحدة الوطنية والتعايش السلمي المنشودة،وطبيعتها، هاجساً للغالبية العظمى من القوى السياسية العراقية، كما شكلت هاجساًايضاً لبعض المتخصصين من الاجانب في الشأن العراقي، وقد ساد في هذا الميدان رأيان :[٣٨]

الرأي الاول: مفاده إن التوترات بين مكونات المجتمع العراقي بلغت من الحدة، إنها تستدعي حالةتوافقية لاعتماد وحدة وطنية، مبنية على ابرام عقد اجتماعي تعايشي جديد في العراق،يحفظ لجميع المكونات الطائفية والاثنية والدينية حقوقها ومصالحها في اطار الوطنالواحد، فالعقد الاجتماعي بين المكونات العراقيةلابد ان يقوم على مبادئ قانونية عصرية تقرها الجماعة الوطنية، وينص عليها الدستور،باعتبار ان الحريات المدنية تتحقق بالدخول في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمعبأسره .

الرأي الثاني: يقول ان النظامالبديل للنظام السابق القائم على أساس التفرقة بين مكونات الشعب العراقي،لا ينبغي بأي حال أن يكون نظاماً معاكساً له في الاتجاه ومثيله في التوجه، لأن ذلكمن شأنه أن يزيد من حدة التوترات ما بين المكونات، ويعيق إعادة أعمار البلاد،وبالتالي ليس أمام القوى الوطنية العراقية بشتى تنوعاتها، من بد سوى احتضان كلالتيارات السياسية وتعبئتها لبناء دولة القانون والمؤسسات، الدولة العصرية التيتحفظ للمواطنين جميعهم بغض النظر عن قوميتهم أو مذهبهم أو دينهم حقوقهم الكاملة وفقالدستور .

فشرعية أية سلطة لا تتحقق مندون التزامها القاطع بتوفير أمن وحرية وضمان املاك المتعاقدين، إن هذا لم يتحققفي الحالة العراقية، فلم نشهد بعد اكثر من خمس سنوات الانتقال من الدولة التحاصصيةالى الدولة المدنية، ولم يجر العمل، بأي حال، بما يسمى العدالة الانتقاليةالمنشودة، وما زلنا الى يومنا هذا، على الرغم من دعوات دولة القانون والمؤسساتنعمل بآليات التوازن الطائفي

والاثني والديني دستورياً (انظر المادة (٩) الفقرة اولاً)وبرلمانياً بلجنة التوازن، وحكومياً بسياسة المحاصصة .

إن المرحلة الحالية التي تساهم بالوصول والتمهيد للوحدة الوطنية والتعايش السلمي في ظل الظروف الاعتيادية تقوم على أسس منها : [٣٩]

١. اتخاذ إجراءات واضحة لتحديد وإشراك كافة الأطراف المعنية في أي عمليةوحدة وطنية وتعايش سلمي في العراق .

٢. في أي عملية وحدة وطنية وتعايش سلمي يجب أن تضم كافة المكونات العراقيةبغض النظر عن حجمها حتى تكون العملية شاملة .

٣. إشراك المرأة في عملية صنع السلام وفعاليات الوحدة الوطنية والتعايش السلمي،وإعطاء دور فعال للمرأة العراقية للاشتراك في عملية الوحدة والتعايش.

٤. تجاوز القيادات السياسية والعسكرية والمدنية أن تتجاوز مصالحها الخاصة وتمثيلكافة العراقيين بالتساوي بغض النظر عن انتماءهم الديني والعرقي أو السياسي .

٥. إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق الجرائم التي ارتكبها النظام السابق بحق الشعب العراقي .

٦. حث مرتكبي الجرائم السابقةالاعتراف بجرائمهم و الاعتذار لضحاياهم .

٧. محاكمة مرتكبي الجرائم جنائياًعلى جرائمهم أمر حيوي لإنشاء الديمقراطية وسيادة القانون، حتى لو كانت المحاكمة فقطللجرائم الأكثر شدة .

٨. النظر للوحدة الوطنية والتعايش السلمي كنتيجة لعملية وليس بداية لها، علىالعراقيين البدء بالعملية من خلال السماح لكافة مكونات المجتمع بالتعبير بحرية عنمعاناتهم السابقة .

٩. معالجة الفساد بكافة اشكاله في المؤسسات الحكوميةوتفعيل دور المؤسسات الرقابية يدعم عملية الوحدة والتعايش.

١٠. تبسيطوتوضيح إجراءات تعويض الضحايا وعائلاتهم للإسراع في عملية التعويض، وتشجيع الضحاياعلى تقبل الوحدة الوطنية وإمكانية التعايش السلمي .

١١. يجب اتخاذ اجراءات لتقديمتعويضات مالية للمفقودين وللذين سجنوا ظلماً .

١٢. اتخاذ كافة الإجراءاتبغية تقديم التعويضات المالية للضحايا والمتضررين من جراء سياسات الحكوماتالمتعاقبة منذ عام ١٩٦٣ ولحد الآن .

١٣. الإسراع في إعادة حقوق مواطنيالمناطق المتنازع عليها حيث أن هذه القضية العالقة تعيق عملية الوحدة والتعايش السلمي؟

١٤. على الحكومة تقديم الدعم والمساعدات المالية للنازحين واللاجئين والمرحلينوالمهجرين والمهاجرين من أجل تسهيل عودتهم إلى ديارهم .

١٥. بناء جيش عراقيوأجهزة أمنية على أسس وطنية يتمثل فيها وبعدالة كافة مكونات الشعب العراقي وتحترمحقوق الإنسان ولا يستخدم لقمع الشعب، خطوة أساسية في طريق إنجاز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي .

١٦. بناء مجتمع مدني مترابط ومنع أي مظهر لعسكرة الشرائحالاجتماعية وتوظيفها وتعبئتها لدوافع سياسية .

١٧. حل ملف المجموعات المسلحةوالميليشيات وفق الدستور والقوانين النافذة .

١٨. تعزيز مفهوم المواطنةوقبول الآخر واحترام التنوع الديني والعرقي والثقافي للعراق في كافة المؤسساتالتعليمية كوسيلة لتعزيز الهوية الوطنية والوحدة الوطنية والتعايش .

١٩. إنشاء مركز دراساتمتخصص لتوثيق مبادرات الوحدة الوطنية والتعايش السلمي الناجحة وترويجها ونشرها.

٢٠. تعزيز بناء علاقات متوازنة مع المجتمع الدولي وحثه علىالمساهمة الفعالة في إعادة إعمار العراق، مما يسرّع في عملية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي .

٢١. قيام الحكومةالعراقية ببناء علاقات مع الدول الأخرى، مبنية على المصالح المشتركة ومصالح الشعبالعراقي، ويجب بذل الجهود لحل الخلافات العالقة.

٢٢. توسيع أفق التعاون والتنسيق معالمجتمع الدولي ليشمل الجوانب الثقافية والتعليمية .

٢٣. تنفيذ العراقلالتزاماته الدولية والدستورية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وأن يبذل جهده منأجل تعزيز هذه المبادئ في تشريعاته وممارساته .

٢٤. تبنى إصدار تشريعات تضمنحرية الصحافة والإعلام، وحرية إبداء الرأي وحق الحصول على المعلومات استناداً علىمواد الدستور العراقي .

٢٥. إنشاء المجلس الأعلى للثقافة والفنون وتطويرآليات وإجراءات الإصلاح ووضع الخطط لدعم الثقافة وإنشاء صندوق لهذه الغاية علىمستوى وطني وفروع له على مستوى الأقاليم والمحافظات.

٢٦. إجراء مراجعةللمناهج التعليمية لوضع نظام تربوي يؤكد على نشر الثقافة الديمقراطية وترويج حقوقالإنسان وسيادة القانون والقبول بتعدد الآراء والقناعات .

٢٧. الإسراع في حلمشكلة المناطق المتنازع عليها بالاستناد إلى المادة (١٤٠) من الدستور العراقيباعتبار هذه المشكلة عقبة أمام عملية الوحدة الوطنية والتعايش السلمي .

٢٨. التأكيد على أن النفط والغاز هو ملك الشعبالعراقي في كل الأقاليم والمحافظات كما هو وارد في المادة (١١١) من الدستور العراقيوالتأكيد على التوزيع العادل للعائدات .

٢٩. اتخاذالإجراءات لضمان شفافية وكفاءة إدارة العملية النفطية للحد من تبديد الثروة النفطيةالتي هي ملك للشعب العراقي .

٣٠. دعم المؤسسات الحكومية الراعية للمتضررينوضحايا النظام السابق (هيئة نزاعات الملكية، مؤسسة السجناء والمفصولين السياسيين،مؤسسة الشهداء) وإجراء التعديلات القانونية التي من شأنها تسهيل مهامهم

٣١. تقديم مزيد من الدعم للأرامل والأيتام وتشريع القوانين اللازمة لذلك .

٣٢. إنشاء صندوق وتخصيص نسبة مئويةمن المنح المقدمة من قبل الدول المانحة للمساهمة في دفع التعويضات للمتضررين وضحايالنظام السابق والإرهاب والأخطاء العسكرية .

ويمكن القول، إن تحقيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق، مرهون بالحل السياسي في إطلاق عملية سياسية جديدة تعبر عن نفسها في مصالحة شاملة بين العراقيين لأنهاء الخلافات والانقسامات .

الخاتمة

إن العراق يحتاج في الوقت الحاضر إلى مفردة الوحدة الوطنية والتعايش السلمي وتطبيقاتها أكثر من أي وقت مضى، حيث إن بلادنا فيها من الطوائف والاثنيات والعرقيات الشيء الكثير فاذا لا يكون هناك تعايشاً سلمياً بين كل هذه الفسيفساء الجميلة في العراق، لا نضمن استقراراً مرتكزاً في هذا البلد ومبنياً على معاني الصدق والاخلاص لبنائه فالعراق متوزع وتكمن جمالياته في اطيافه المتعددة من (سنة وشيعة وكرد وتركمان وصابئة وشبك وايزيديين ومسيح وغيرهم)، والعراق منذ الازل بني على كل هذه الشرائح المهمة القادرة على بناءه من جديد بعد عصف الدكتاتوريات المتعاقبة والارهاب الحالي ولكن تطبيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين هذه الطوائف يتطلب التركيز على عدة نقاط مهمة تعتبر هي الكفيلة بإنجاح التعايش السلمي بين العراقيين وبالإمكان اجمالها بالنقاط التالية :

١. التأكيد على الخطاب السياسي الوطني الجامع من قبل الحكومة بالاتجاه الجمعي ونبذ الخطابات ذات المسار الطائفي، والتأكيد على مسألة الاصلاح السياسي في العراق، وترسيخ اسس التداول السلمي للسلطة في العراق، لأن ذلك فيه ضمانة اكيدة تحول دون انفراد حزب او تيار سياسي معين بالسلطة او القوة.

٢. ان الديمقراطية هي الضمانة الاساسية، لان الديمقراطية تتطلب المساواة بين جميع المواطنين دون اي تمييز او افضلية بسبب الطائفة او الدين او المذهب او الراي السياسي، فضلاً عن انها تتطلب تأمين حرية الاعتقاد المطلقة دون ان يكون في ممارسة هذه الحرية انتقاص لحق او حرمان طائفة من طوائف المجتمع.

٣. الحكم الصالح شرط اساس للوحدة الوطنية والتعايش السلمي، فهو مفهوم واسع يضمن اليات وشبكة علاقات ومؤسسات تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم وتسوية خلافاتهم، وهو المفتاح للدخول الى دولة المؤسسات وتحويل السلطة في العراق من وضع الكيان الى سلطة تتعامل بآليات الديمقراطية التي يجسدها الالتزام بالدستور والانتخابات الحرة النزيهة والتداول السلمي للسلطة وضمان الحقوق والحريات دستورياً وتنظيمها قانونياً.

٤. تعزيز قيم الوحدة الوطنية والتعايش السلمي على اسس واقعية تقوم على اساس المشاركة وتقبل الاخر مهما كان اختلافه وضمان حقوق الاخر، والوحدة والتعايش تقوم على مستويات عدة منها الحوار بين الحكومة من جهة والقوى السياسية المعارضة داخل العملية السياسية، اما المستوى الثاني فهو الحوار بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية والاطراف المعترضة في دخول العملية السياسية، اما المستوى الثالث فهو الحوار بين القوى السياسية المختلفة المكونة للحكومة والمجتمع بكل تنوعاته وهو الجزء الاهم في هذه المستويات من اجل ايصال قناعة لدى فئات المجتمع المتنوعة، فالدولة هي الحافظة لحقوقهم وليس الانضواء تحت فئات وهويات ضيقة.

٥. توسيع المشاركة السياسية لجميع الاطياف المكونة للشعب العراقي، وهو ان يتفق الجميع عرفياً واخلاقياً ودستورياً على ان اعضاء الحكومة وجميع قادة الدولة والجيش والاحزاب والنقابات، يجب ان يشملوا جميع تنويعات المجتمع الدينية والجغرافية واللغوية والمهنية، وهذا ما تفرضه اعتبارات المصلحة والوحدة الوطنية.

٦. ضرورة إشاعة مفهوم التعايش بين الأقلية والأغلبية، فلا يجب أن تهيمن الثانية على الأولى، وتهدر حقوقها وفي المقابل يجب على الأقلية أن تمارس حقوقها وحرياتها الأساسية في ظل الدولة وقوانينها، وإن لا تسعى للانفصال وتهديد وحدة الدولة وكيانها وكذلك يجب على المشرع العمل، من خلال القوانين على التأكيد على سيادة الولاء الوطني للدولة وتغليبه على الانتماء الضيق

للجماعات الاثنية، كما يجب الاقرار للأقليات بحقوقها الاساسية، ومنحها حرية ممارستها على اساس المساواة، وتحريم التفرقة العنصرية ضد الاقلية والقبول بالرأي والرأي الأخر .

٧. ان يكون هناك تحاور بين كل الطوائف والقوميات، وهذا التحاور مبنياً على أسس متينة من الصدق مع الأخر والاخلاص للأخر ويكون أيضاً حواراً مبنياً على المصالح المشتركة، لا مصلحة طرف دون أخر، وإن يسبق هذا الحوار تنظيراً على كافة المستويات، ويكون بين رؤساء وعمداء الطوائف في البلد وان لا يستثنى منه احد هذا التحاور سيضع جواً من الحب والتعايش، والتقاء الأخر والقرب منه بعيداً عن كل المشاحنات والاتهامات وغيرها من الامور .

٨. أن تخرج توصيات من هذه الحوارات بين الطوائف والقوميات، وأن تكون هذه التوصيات ملزم العمل بها، أي أن تدخل حيز التنفيذ لا أن تبقى حبراً على ورق وهذه التوصيات تتضمن أموراً عدة منها :

أ. التأكيد على وحدة العراق والعراقيين .

ب. عدم التفريق بين الوان الطيف العراقي حسب العرق أو الطائفة أو المذهب .

ج. التأكيد على نبذ الإرهاب ومن كل الجهات والمنظمات الداعمة له .

د. التأكيد على النقاط المشتركة ونبذ نقاط الخلاف بين الوان الطيف العراقي .

٩. العمل على بناء هوية وطنية عراقية جامعة تقوم على التراث الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي انتجته الفئات الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعي العراقي كافة والذي تراكم عبر السنوات الطويلة، ودمجه على اساس التجربة المشتركة الايجابية للفئات كافة.

١٠. الحاجة الى ايجاد حلول شاملة للمشاكل التي يتضمنها الدستور وخاصة المناطق المتنازع عليها وهذا الحل لا يمكن ايجاده في المرحلة التي يمر بها العراق لأنها مرحلة تحول شاملة، ومن ثم فإن اتخاذ اية قرارات ستؤدي الى نتائج سلبية على بنية المجتمع، فالحل لهذه الاشكالية هو معالجة المشكلة بعد استقرار العراق بحيث تترسخ قيم الهوية والمواطنة في المجتمع العراقي ولا تكون المعالجات هي ردة فعل لسياسات خاطئة.

١١. أن تبنى أجهزة الدولة على أساس من الكفاءات، وبعيداً عن المحاصصات الطائفية التي تثير النزعات وبالنتيجة يسلم البلد الى حكومة كفوءة لتقدم البلد وازدهاره .

١٢. أن يكون رجال الدين طرف أساسي ومشارك فعال في المؤتمرات والحوارات، والتركيز على مسالة مهمة إلا وهي دور الدين في التسامح وإشاعة مفاهيم الرأفة والرحمة .

١٣. إشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع وطبع الكتيبات والكراسات، التي تحث على مناهج التعايش وان لا سبيل لوحدة المجتمعات، إلا بالتعايش السلمي القائم، على أساس من الثقة المتبادلة بين الطيف العراقي ككل .

١٤. تدقيق الخطاب الاعلامي لوسائل اعلام الحكومة باتجاه الغاء التمييز وتأكيد روح المواطنة.

١٥. وجوب بناء الحقوق التعليمية وسياسات التعليم على مبدأي المواطنة والمساواة وعدم التمييز بين مواطني الدولة لأي سبب كان، ذلك لأن المبادئ الأساسية الدولية لحقوق الإنسان تنص على واجب الدول في الاضطلاع بحق التعليم والمساواة وعدم التمييز، وإن على الدول سن وتعديل التشريعات، عند الاقتضاء للقضاء على التمييز أن وجد .

١٦. إتاحة الفرصة لأبناء الأقليات ودمجهم في المجتمع وإتاحة الفرصة لهم في الالتحاق في المؤسسات التعليمية وتولي المناصب الإدارية بما يضمن لهم تمثيلاً عادلاً، حيث إن للأقليات الحق في المشاركة في حياة الدولة العامة وفي القرارات التي تؤثر عليهم في مجال التعليم، بما في ذلك حق

الأقلية في تصميم وتنفيذ برامج التعليم وإدارة المؤسسات التعليمية، وأنه ينبغي الدولة تهيئة الظروف التي تتيح للمؤسسات التي تمثل الأقليات بالمشاركة الفعالة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بتعليم الأقليات، وبهذا الخصوص نجد ضرورة، أن تستحدث مديرية عامة في وزارة التربية، تعنى بحقوق الاقليات وتضع البرامج والاهداف لحقوق الاقليات في التعليم، على أن لا تخرج عن الثوابت الوطنية، وأن تعمل على تنمية الثقافة الوطنية الشاملة لجميع ابناء الشعب .

١٧. قيام جميع رؤساء الكتل والحركات السياسية بإجراء مكاشفة صريحة وواضحة فيما بينهمأولاً تتناول وجهات نظرهم الى القضايا الحساسة مثل (المقاومة، الارهاب، الفيدرالية، هوية العراق، الدستور)، لغرض ايجاد قواسم مشتركةفيما بينهم للوصول قدر الامكان الى خطاب موحد للدولة حول تلك المفاهيم لان ما يحصلفي البلاد هو بسبب الاختلافات الحاده في الرؤيا الى تلك المفاهيم والتي انتجتالخصومات والاحتقانات السياسية بينهم، والتي انعكست تداعياتها السلبية للوحدة الوطنية والتعايش السلمي.

١٨. تفعيل الجانب الاقتصادي في البلاد بحيث ينعكس ايجابياعلى حياة المواطن، من خلال رفع المستوى المعاشي للفرد واعادة النظر بسلم الرواتبللموظفين، ليحقق اكبر قدر ممكن من العدالة، وكذلك الاسراع بإصدار قانون الاستثمارللشركات الاجنبية، كي يساهم في سد الطريق على قوى الشر والارهاب، التي تجد ضالتهادائماً بين جيوش العاطلين عن العمل وذوى الحاجة والعوز .

١٩. معالجة ملف الفسادبكافة اشكاله معالجة جادة وحازمة، نظراً لما وصل إليه الحال من التردي الفظيع والانفلاتالتام في جميع مؤسسات الدولة، في التجاوز على المال العام وتفشي الرشوة في جميعمفاصل الدولة مما تسبب في هدر موارد البلاد الاقتصادية، وتدمير القيم الاخلاقيةوتكريس حالة الشعور باليأس والاحباط لدى غالبية ابناء الشعب .

٢٠. معالجة ملفالخدمات وحل المشاكل المستعصية كمشكلة الكهرباء والوقود، التي باتت تثقل كاهلالمواطن وتضيف عليه أعباء لم يعد بإمكانه تحملها، والبحث بالوقت نفسه عن البدائلالممكن الحصول عليها محلياً والتي يمكن توظيفها بشكل فاعل .

٢١. تعزيز وتفعيل مبدأ المواطنة من خلال إعادة الثقة للمواطنبانه جزءً فاعلاً ضمن الحركة العامة للمجتمع، والعمل الجاد للدولة على محو جميع الأثارالسلبية، التي زرعتها الانظمة الشمولية والدكتاتورية على مر القرون في عقل ونفس المواطن من شعور بالظلم والغبن والتعسف، نتيجة عدم اعتماد تلك الانظمة البالية علىمبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، عند منحها للوظائف والمناصب العامة للدولة والحكومة مما ساهم ذلك في زيادة الفجوة بين المواطن والوطن .

٢٢. وضع ضوابط محددة وصارمة بضوء قانون مكافحة الارهاب تنظم عمل وسائل الاعلام المختلفة المحلية والعربية والاجنبية العاملة في البلاد، بما يتلائم وطبيعة المرحلة التي يمر بها العراق والتي لا تحتمل أي نوع من انواع العزف الطائفي، وإشاعة روح الفرقة والتقاتل بين ابناء العراق، من خلال تضخيم الاحداث والتركيز على الامور السلبية بشكل كبير لاسيما فيما يتعلق بتعثر تقديم الخدمات للمواطنين، وكذلك استغلال وتوظيف ما يقوم به الارهابيون من أعمال إجرامية لتأجيج الفتنة الطائفية واشعال نار الحرب الاهلية .

٢٣. وضع ضوابط محددة ودقيقة للأطر العامة لخطب أئمة الجوامع وعلماء الدين، بما يضمن ابتعادها عن تكريس النزعات الطائفية والعرقية التيقد تؤدي بالنتيجة الى التخندق ثم الاقتتال

الطائفي، على ان يتم ذلك من خلال برنامج رقابي رسمي وشعبي فعال، يترتب على إثره إجراءات قانونية صارمة بحق المخالفين أياً كان انتمائهم.

٢٤. إعادة النظر بخطة حماية الحدود الاقليمية للبلاد في البر والبحر،لأن حدود البلاد لم تزل مستباحة لحد الآن مما يسمح لدول الجوار جميعاً وبدون استثناء بالتدخل السلبي السافر في الشأن العراقي، بما يخدم مصالح تلك الدول وتوجهاتها ويؤمن للعناصر الارهابية حرية الحركة والتنقل المريح على المستوى التعبوي والسوقي، علاوة على قيام الحكومة بإجراء عمليات تقييم دوري لمستوى اداء قوات الحدود بضوء المعطيات التي تحصل عليها الاجهزة الامنية، من خلال استجواب واعترافات المجرمين والارهابيين والخارطة البيانية لتحركهم على الساحة العراقية .

المصادر

١) ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، ملخص بحث مقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ – ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩.

٢) ابراهيم الحيدري، مفهوم الهوية الوطنية، ٨ شباط ٢٠٠٨، الانترنيت: http://ramee89.jeeran.com/8756/archive/2008/2/463128.html

٣) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

٤) افراح جاسم محمد، اشكالية الهوية في المجتمع العراقي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، المجلد (١٣)، العدد (١٦)، ٢٠١٣.

٥) برهان غليون، في أسباب إخفاق مشاريع المصالحة الوطنية في البلاد العربية، المعرفة ـ وجهات نظر، ١٤ / ٩ / ٢٠٠٥، الانترنيت : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DO2F3C8E-E2D4-4615-AFC6-035A8A1B873D.htm

٦) البيان الختامي لمؤتمر "من الشمولية إلى الديمقراطية : المصالحة والمساءلة في العراق/ خلق فضاء للتشاور"، الانترنيت : http://www,ar.tolerancy.org/index.php?option=com

٧) جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٥)، تموز ٢٠٠٤، ص٥٤ . وعبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٧)، ٢٠٠٣.

٨) حازم مجيد احمد، الهوية الوطنية مقابل الهوية الفرعية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (١٤)، ٢٠١٣.

٩) حازم محسن ياسين، المصالحة الوطنية بين الولادة والاجهاض، الانترنيت : http://www.marafea.org/

١٠) حافظ علوان حمادي الدليمي، إمكانيات وإجراءات التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ / ١ / ٢٠١٠، الانترنيت : http://www.aljazeera,net/NR/exeres/D4FCABB1-0F0E-47F5-ACCD-CFA5-A06059FD.htm

١١) حسين علاوي، دور الدين في صياغة ثقافة التعايش، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (٢)، السنة الاولى، آذار ٢٠٠٧.

١٢) خالد يونس خالد، استراتيجية حركات المجتمع المدني في العراق ودورها في بناء والمصالحة الوطنية، الموقع الرسمي لمشروع المصالحة الوطنية، ١ / ١٢ / ٢٠٠٨. الانترنيت : http://www.hdriraq.org/modules.php?name=News&File=article&sid=612

١٣) زهير كاظم عبود، خطوات تعزز المصالحة الوطنية والسلام الأهلي في العراق، جريدة الاتحاد، الانترنيت: http://www.alitthad.com/index.php

١٤) صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، محاضرات مطبوعة بالرونيو، بغداد، ١٩٧٠.

١٥) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩١.

١٦) عادل ياسر ناصر، الهوية والأيديولوجية، قراءة في مسارات الصراع وتطوراته، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، المجلد (٢)، العدد (٢١٢)، ٢٠١٥.

١٧) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث، ج١، مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد، ٢٠٠٨.

١٨) عبد الأمير علي الهاشمي، مفهوم المصالحة عند المالكي والهاشمي، الانترنيت : http://www.iraker.dk/index.php?option=com-content&lask=view&id=5385&Itemid=2

١٩) عبد الرضا حسين الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢.

٢٠) عبد السلام ابراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

٢١) عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي الى اين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٨)، بيروت، ١٩٩٨.

٢٢) عبير سهام مهدي، التعايش السلمي ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية، مؤتمر التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية، السليمانية/ العراق، ٤ – ٥ نيسان ٢٠١١.

٢٣) عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٢)، ٢٠١٢.

٢٤) علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣: دراسة جيوستراتيجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦.

٢٥) في مفهوم التعايش، الانترنيت : http://www.ohefd.edu.dzBass1fiehiersPDF/322/Historiey/.../F322-HIK1.pdf

٢٦) قيس جواد العزاوي، المصالحة الوطنية وتأكيد الهوية الجامعة وبناء دولة المؤسسات، جريدة الجريدة، ١٢ / ١٠ / ٢٠١٠ . الانترنيت: http://www.aljareedah.com/

٢٧) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الفكر للطباعة، ج٢، ب. ت.

٢٨) مها محمد أيوب، دور الحكومة العراقية في تعزيز الهوية الوطنية العراقية، نشرة شؤون عراقية، العدد (٤)، كانون الأول ٢٠٠٩.

٢٩) الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٧٤.

٣٠) نغم نذير، دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٤)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠٠٧ .

٣١) وجدان فالح حسن، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق، مجلة دراسات اسلامية معاصرة، العدد (٦)، السنة (٣)، ٢٠١٢.

٣٢) وليد المشرفاوي، التعايش السلمي ثورة لتوحيد المجتمعات، شبكة النبأ المعلوماتية ٩ / ١ / ٢٠١١. الانترنيت :http://www.annabaa.org/nbanews/2011/01/096.htm

الهوامش:

(١)نقلاً عن: د. عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٢)، ٢٠١٢، ص١٧٧ .

(٢) وجدان فالح حسن، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق، مجلة دراسات اسلامية معاصرة، العدد (٦)، السنة (٣)، ٢٠١٢، ص٥٢٨ .

(٣) نقلاً عن: د. نغم نذير، دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٤)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠٠٧، ص ص٨٣ – ٨٤ .

(٤) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث، ج١، مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد، ٢٠٠٨، ص ص١٠٧ – ١٠٨ .

(٥) نقلاً عن: عبير سهام مهدي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨ .

(٦) ينظر: عبد الرضا حسين الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢، ص٥١٥ .

(٧) عبد السلام ابراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ص٢٩١ – ٢٩٤ .

(٨) ينظر: د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩١. وينظر: د. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، محاضرات مطبوعة بالرونيو، بغداد، ١٩٧٠، ص١٣٩ .

(٩) ابراهيم الحيدري، مفهوم الهوية الوطنية، ٨ شباط ٢٠٠٨، الانترنيت:
http://ramee89.jeeran.com/8756/archive/2008/2/463128.html

(١٠) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الفكر للطباعة، ج٢، ص ص٦٤٠ - ٦٣٩ .

(١١) في مفهوم التعايش، ص ص١ - ٣ . الانترنيت :
http://www.ohefd.edu.dzBass1fiehiersPDF/322/Historiey/.../F322-HIK1.pdf

(١٢) الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٧٤، ص١٠٨ .

(١٣) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣١٠ .

(١٤) عبير سهام مهدي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠ .

(١٥)علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣: دراسة جيوستراتيجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص ص١١١ – ١١٢ .

(١٦)عادل ياسر ناصر، الهوية والأيديولوجية، قراءة في مسارات الصراع وتطوراته، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، المجلد (٢)، العدد (٢١٢)، ٢٠١٥، ص٢٦٢ .

(١٧)حازم مجيد احمد، الهوية الوطنية مقابل الهوية الفرعية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (١٤)، ٢٠١٣، ص٣٠٧ .

(١٨)افراح جاسم محمد، اشكالية الهوية في المجتمع العراقي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، المجلد (١٣)، العدد (١٦)، ٢٠١٣، ص١٩١.

(١٩) نقلاً عن: وجدان فالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٠ .

(٢٠) ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، ملخص بحث مقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ – ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩، ص٢ .

(٢١) ينظر: جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٥)، تموز ٢٠٠٤، ص٥٤ . وعبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٧)، ٢٠٠٣، ص٦١ .

(٢٢)عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي الى اين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٨)، بيروت، ١٩٩٨، ص٦٨ .

(٢٣)فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، دهوك، ٢٠١٤، ص٢٠.

(٢٤)عبير سهام مهدي، التعايش السلمي ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية، مؤتمر التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية، السليمانية/العراق، ٤-٥ نيسان ٢٠١١، ص١٥.

(٢٥)زهير كاظم عبود، خطوات تعزز المصالحة الوطنية والسلام الأهلي في العراق، جريدة الاتحاد، ص ص٣ – ٤، الانترنيت : http://www.alitthad.com/index.php?

(٢٦)عبد الأمير علي الهاشمي، مفهوم المصالحة عند المالكي والهاشمي، ص ص١ - ٢ . الانترنيت :
http://www.iraker.dk/index.php?option=com-content&lask=view&id=5385&Itemid=2

(٢٧)د. خالد يونس خالد، استراتيجية حركات المجتمع المدني في العراق ودورها في بناء والمصالحة الوطنية، الموقع الرسمي لمشروع المصالحة الوطنية، ١ / ١٢ / ٢٠٠٨، ص٩ . الانترنيت :
http://www.hdriraq.org/modules.php?name=News&File=article&sid=612

(٢٨)د. مها محمد أيوب، دور الحكومة العراقية في تعزيز الهوية الوطنية العراقية، نشرة شؤون عراقية، العدد (٤)، كانون الأول ٢٠٠٩، ص٤٣ .

(٢٩)د. قيس جواد العزاوي، المصالحة الوطنية وتأكيد الهوية الجامعة وبناء دولة المؤسسات، جريدة الجريدة، ١٢ / ١٠ / ٢٠١٠، ص ص٢ - ٣ . الانترنيت: http://www.aljareedah.com/

(٣٠)حازم محسن ياسين، المصالحة الوطنية بين الولادة والاجهاض، ص ص١ - ٢ . الانترنيت :
http://www.marafea.org/

(٣١)برهان غليون، في أسباب إخفاق مشاريع المصالحة الوطنية في البلاد العربية، المعرفة ـ وجهات نظر، ١٤ / ٩ / ٢٠٠٥، ص١، الانترنيت :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DO2F3C8E-E2D4-4615-AFC6-035A8A1B873D.htm

(٣٢)حسين علاوي، دور الدين في صياغة ثقافة التعايش، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (٢)، السنة الاولى، آذار ٢٠٠٧، ص٥٧ .

(٣٣) برهان غليون، في أسباب إخفاق مشاريع المصالحة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص٢ .

(٣٤)وليد المشرفاوي، التعايش السلمي ثورة لتوحيد المجتمعات، شبكة النبأ المعلوماتية ٩ / ١ / ٢٠١١، ص ص١ - ٢ . الانترنيت :http://www.annabaa.org/nbanews/2011/01/096.htm

(٣٥)حافظ علوان حمادي الدليمي، إمكانيات وإجراءات التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ / ١ / ٢٠١٠، ص٥ . الانترنيت :
http://www.aljazeera,net/NR/exeres/D4FCABB1-0F0E-47F5-ACCD-CFA5-A06059FD.htm

(٣٦)برهان غليون، في أسباب إخفاق مشاريع المصالحة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص٢ .

(٣٧)برهان غليون، المصدر السابق، ص٢ .

(٣٨)د. قيس جواد العزاوي، المصالحة الوطنية وتأكيد الهوية الجامعة وبناء دولة المؤسسات، مصدر سبق ذكره، ص ص٤ - ٥ .

(٣٩)البيان الختامي لمؤتمر "من الشمولية إلى الديمقراطية : المصالحة والمساءلة في العراق/ خلق فضاء للتشاور"، ص ص٢ - ٣ . الانترنيت : http://www,ar.tolerancy.org/index.php?option=com